

نص ت.ع رقم 081 لسنة 2014

بتاريخ 2014.07.15

الموضوع: حول الترخيص في الوضع للإستهلاك للمعدات والتجهيزات الموردة من قبل المؤسسات المنضوية تحت مجلة المحروقات.

المرجع: - القانون عدد 93 لسنة 1999 المؤرخ في 17/08/1999 المتعلق بإصدار مجلة المحروقات كما تم تنقيحه وإتمامه بالنصوص اللاحقة وخاصة القانون عدد 15 لسنة 2008 المؤرخ في 18/02/2008.

- مذكرة ت.ع عدد 145/87 بتاريخ 24/08/1987.

تخضع عمليات الوضع للإستهلاك للمعدات والتجهيزات الموردة من قبل الشركات العاملة في مجال البحث والتنقيب على المحروقات والمنفعة في شأنها بالإعفاء من دفع الأداءات والمعاليم الديوانية المستوجبة وذلك طبقاً لأحكام الفصل 116 من القانون عدد 93 لسنة 1999 المؤرخ في 17/08/1999 المتعلق بإصدار مجلة المحروقات إلى الحصول على ترخيص مسبق من قبل المصالح المركزية بالإدارة العامة للديوانة (مكتب الإمتيازات الجبائية).

وحرصاً على مزيد تبسيط الإجراءات الديوانية الخاصة بمنح هذه التراخيص وتقليص الأجل المتعلقة بالإجابة عليها ، تقرر بداية من تاريخ صدور هذه المذكرة إيداع مطلب الترخيص في الوضع للإستهلاك مباشرة لدى الإدارة الجهوية للديوانة الراجع لها بالنظر مكتب الديوانة المعني بتصريح التوريد مدعماً خاصة بالوثائق التالية:

1- نسخة من تصاريح التوريد المتعلقة بالمعدات والتجهيزات المزمع وضعها للإستهلاك؛

2- جرد ممضى من قبل الممثل القانوني للمؤسسة يتضمن بيان وكميات المعدات

وتصاريح التوريد المتعلقة بها؛

3- محضر معاينة للمعدات موضوع المطلب محررا من قبل أعوان المكتب الجهوي للديوانة مرجع النظر الترابي لمكان إستغلال رخصة الإستكشاف أو البحث عن المحروقات؛

4- تقرير إختبار وتقييم صادر عن إحدى الهياكل الفنية المختصة لتحديد القيمة لدى الديوانة (المركز الفني للصناعات الميكانيكية والكهربائية...).

يتولى المدير الجهوي للديوانة إسناد الترخيص في الوضع للإستهلاك بالسوق المحلية في أجل أقصاه 15 يوما بالنسبة للمطالب التامة الوثائق.

هذا و يتعين على المؤسسة بعد الحصول على موافقة مصالح الديوانة إيداع تصاريح التسوية بمكتب الديوانة المعني طبقا للإجراءات الواردة بالمذكرة توزيع عام عدد 145/87 بتاريخ 1987/08/24 لإستخلاص الأداءات والمعالم الديوانية المستوجبة وذلك بعد القيام بإجراءات التجارة الخارجية والصرف الجاري بها العمل .

كافة المصالح الديوانية مدعوة للتقيد بما ورد بأحكام هذه المذكرة وإعلام الإدارة العامة للديوانة (مكتب الإمتيازات الجبائية) بكل صعوبة في التطبيق.

المدير العام للديوانة

كمال بن ناصر